توثيق ما لا يقل عن 569 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آب 2019

بينها 362 حالة اختفاء قسري

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 2 أيلول 2019

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص آب.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي لدى أطراف النِّزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التَّعسفي في آب.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكَّل الاعتقال التَّعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدِّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت وماتزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوُّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التَّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا[1] ، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتَّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>.

ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنَّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريراً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدها الشهر المنصرم، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التَّقارير، التي تتحدَّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التَّقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

إنَّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرَّض المعتقل للتَّعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرَم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 89 % من حصيلة الاعتقالات التَّعسفية المسجلة لدينا، وهو أوّل وأكثر أطراف النّزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكَّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري.

تعُتبر قضية المعتقلين والمختفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكَر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتَّوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز قرابة 89 % من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليَّة والدولية وضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التَّعسفي التي سجلناها في آب على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة، كما يرصد أبرز نقاطَ المداهمة والتَّفتيش، التي نتجَ عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التَّعسفي، التي وثقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزُّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقعَ فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونُشير إلى أنَّنا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرَّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمنَ التقرير.

كما يوثِّق التقرير عمليات الاعتقال التَّعسفي التي تحوَّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفضِ السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يستعرض هذا التَّقرير شهادتين اثنتين حصلنا عليهما عبر حديث مباشر مع الشهود ولم نحصل عليها من مصادر مفتوحة واستخدمنا أسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية الشهود ومنع تعرضهم للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، لم يحصل الشهود على أي تعويض مادي أو وعود مقابل إجرائهم للمقابلات، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التَّعسفي، مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليَّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسُّفي السَّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتَّواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرَّبين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نُسجِّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة لتوثيق معتقل لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 144 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.
ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.
لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النِّزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: ملخص آب:

استمرَّت قوات النظام السوري في آب بملاحقة واعتقال المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقَّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، وقد تركزت هذه الاعتقالات في مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، حيث قامت قوات النظام السوري بعمليات اعتقال موسعة استهدفت عوائل بأكملها في المدينة، ولم تستثنِ السيدات والأطفال والكهول. وقد وثَّقنا وفاة بعضهم بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في مدينة دمشق.

كما رصدنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين عائدين من الشمال السوري –بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التَّسوية– إلى مناطقهم الأصلية، ورصدنا في آب قيام قوات النظام السوري باعتقالات بحقِّ العائدين من دول الجوار والمشمولين بقوانين العفو وعروض المصالحات التي أعلن عنها النظام السوري، وقد أصدرنا تقريراً خاصاً حول هذه القضية.

واستمرَّت قوات النظام السوري في آب بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشطاء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثَّقنا تنفيذها حملات دهم واعتقال مُنظَّمة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قربى بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وتركَّزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثنِ النساء والأطفال.

كما قامت قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسَّعة استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية من الشريحة العمرية 18 – 42 عاماً؛ ذلك بهدف التَّجنيد الإلزامي والاحتياطي في قواتها.

كما رصدنا في آب إخلاء قوات النظام السوري سبيل 76 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها، معظمهم ممن انتهت مدة محكومياتهم، كان ذلك منذ مطلع آب حتى الـ 31 منه.

من جهة أخرى استمرَّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في آب بسياسة الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري لنشطاء سياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظة الرقة، ورصدنا في آب قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال جماعي بحق العرب في مدينة منبج شمال شرق محافظة حلب، حيث وثقنا حالات اعتقال عديدة قامت بها عناصر من قوات سوريا الديمقراطية بحق سيدات وأطفال وقامت بتعذيبهم مع ذويهم وتصوير ذلك في مقاطع مصورة.

كما استهدفت قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الاعتقال النَّازحين المقيمين في مناطق سيطرتها وبشكل رئيس سكان المخيمات، وتذَّرعت بتهمٍ مختلفة كوجود صلات قربى بينهم وبين أفراد في تنظيم داعش أو فصائل في المعارضة المسلحة، وقد سجَّلنا حوادث عدة اعتقلت فيها قوات سوريا الديمقراطية العديد من الأشخاص من العائلة ذاتها. إضافة إلى تنفيذها عمليات اعتقال موسَّعة بهدف التجنيد القسري في مناطق سيطرتها.

شهدَ آب عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات مجتمع مدني، ونشطاء إعلاميين، ورصدنا ارتفاع معدلات حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها الهيئة في مناطق سيطرتها، وتركزت بحق النشطاء الإعلاميين، معظم هذه الاعتقالات حصلت بسبب منشورات على صفحات التواصل الاجتماعي تنتقد خسارة الهيئة لمناطق جغرافية كبيرة كانت تحت سيطرتها لصالح قوات النظام السوري وحلفائه، تمت هذه الاعتقالات بطريقة تعسفية على شكل مداهمات ليلية أو عمليات خطف.

قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في آب بعمليات اعتقال تركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وتركَّزت عمليات الاعتقال في منطقتي عفرين والباب وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وكان المسؤول عن هذه العمليات فصائل محددة وبدون توجيه تهمٍ واضحة؛ بهدف إشاعة الخوف بين السكان في مناطق نفوذ الفصيل المسيطر على المنطقة، كما سجَّلنا العديد من حوادث الاعتقال والاختطاف التي حدثت بدافع الحصول على مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي منذ بداية عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 3618 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى أيلول من العام ذاته. توزَّعت على النحو التالي:

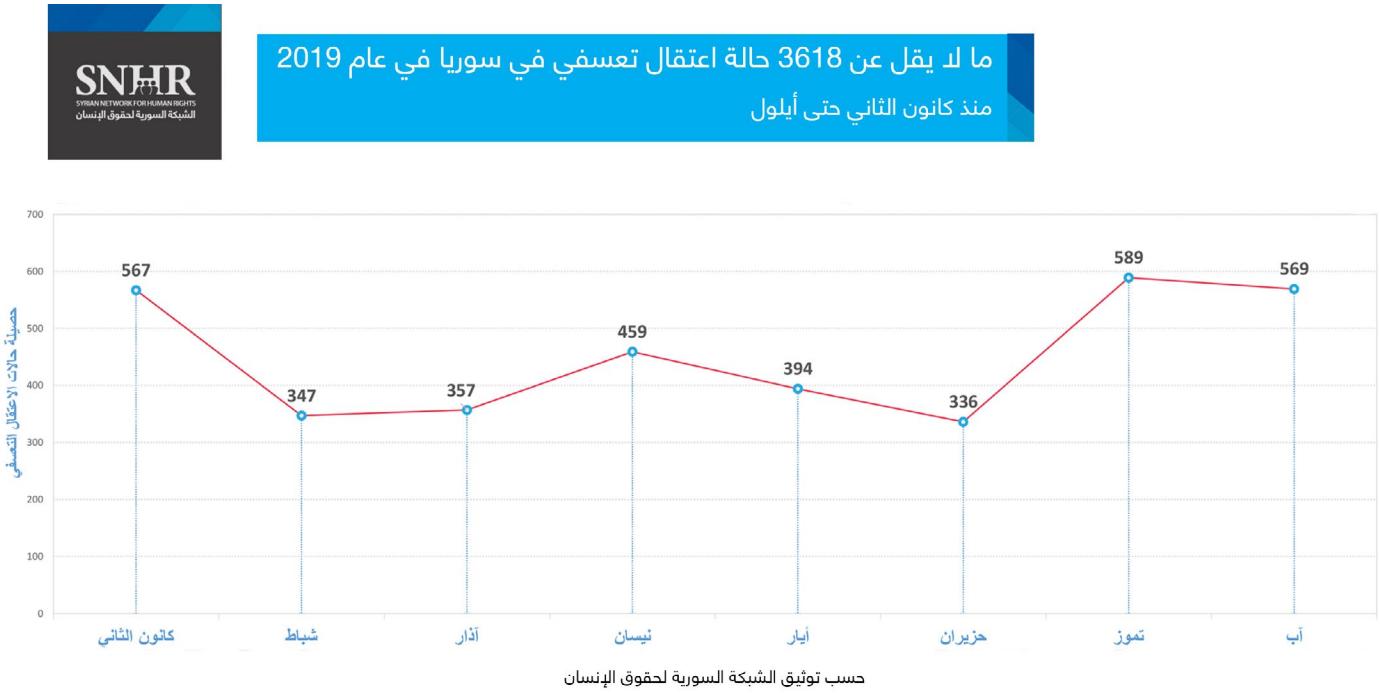

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

يُظهر المخطط السابق ارتفاع معدل حالات الاعتقال التعسفي في شهري تموز وآب 2019، ويعود ذلك إلى قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال وخطف موسَّعة استهدفت بها العرب من سكان المناطق الخاضعة لسيطرتها، بشكل خاص في مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي.

باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في آب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب 2019 ما لا يقل عن 569 حالة اعتقال تعسفي بينها 30 طفلاً و25 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، تحوَّل 362 منها إلى حالات اختفاء قسري.

توزَّعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

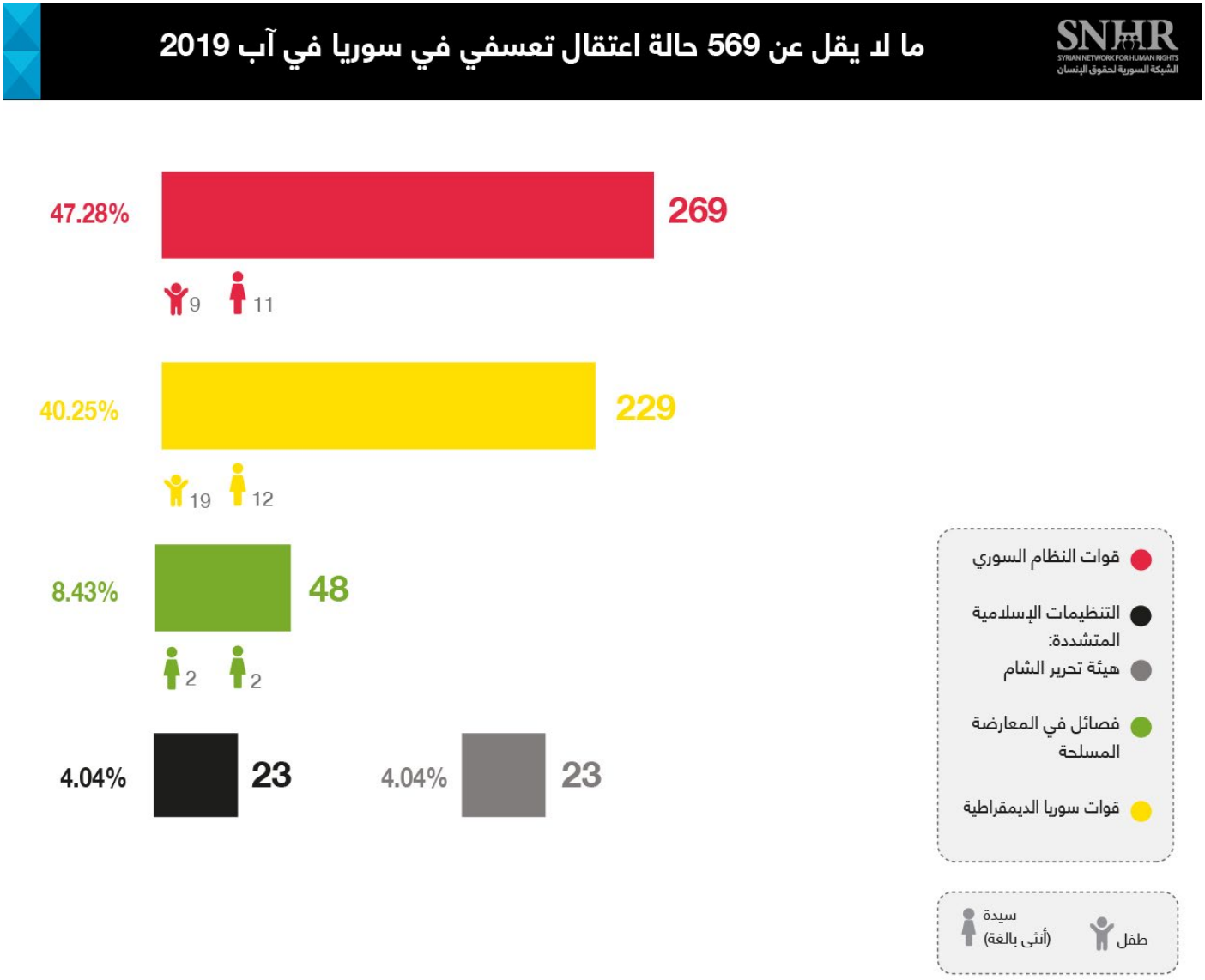

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 269 بينها 9 طفلاً و11 سيدة، وقد تحوَّل 186 منهم إلى مختفين قسرياً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 23 جميعهم من الرجال، وقد تحول 11 منهم إلى مختفين قسرياً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 48 بينها 2 طفلاً، و2 سيدة وقد تحوَّل 17 منهم إلى مختفين قسرياً.

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 229 بينها 19 طفلاً و12 سيدة، وقد تحوَّل 148 منهم إلى مختفين قسرياً.

تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي الموثَّقة في آب على المحافظات السورية بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة:

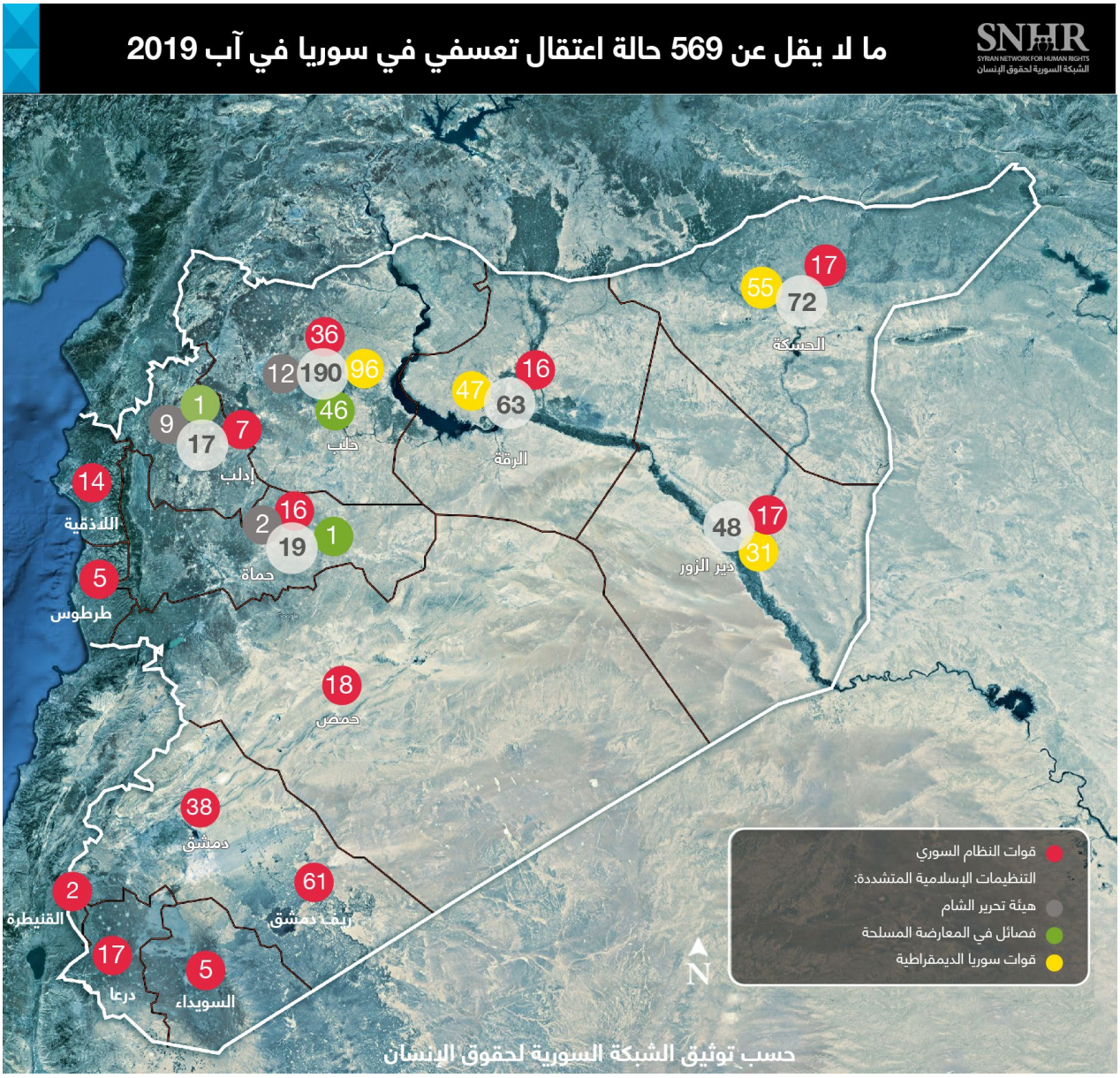

تُظهر الخريطة السابقة أنَّ الحصيلة الأعلى لحالات الاعتقال التعسفي كانت من نصيب محافظة حلب؛ يعود ذلك إلى انفرادها عن بقية المحافظات السورية بوجود العدد الأكبر من الجهات الفاعلة في النزاع السوري فيها، حيث تتوزع السيطرة على أجزاء المحافظة بين كل من قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، ونجد أن ما لا يقل عن 50 % من هذه الاعتقالات كانت على يد قوات سوريا الديمقراطية.

كما وثَّقنا في آب ما لا يقل عن 146 نقطة مداهمة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية، توزَّعت على المحافظات على النحو التالي:

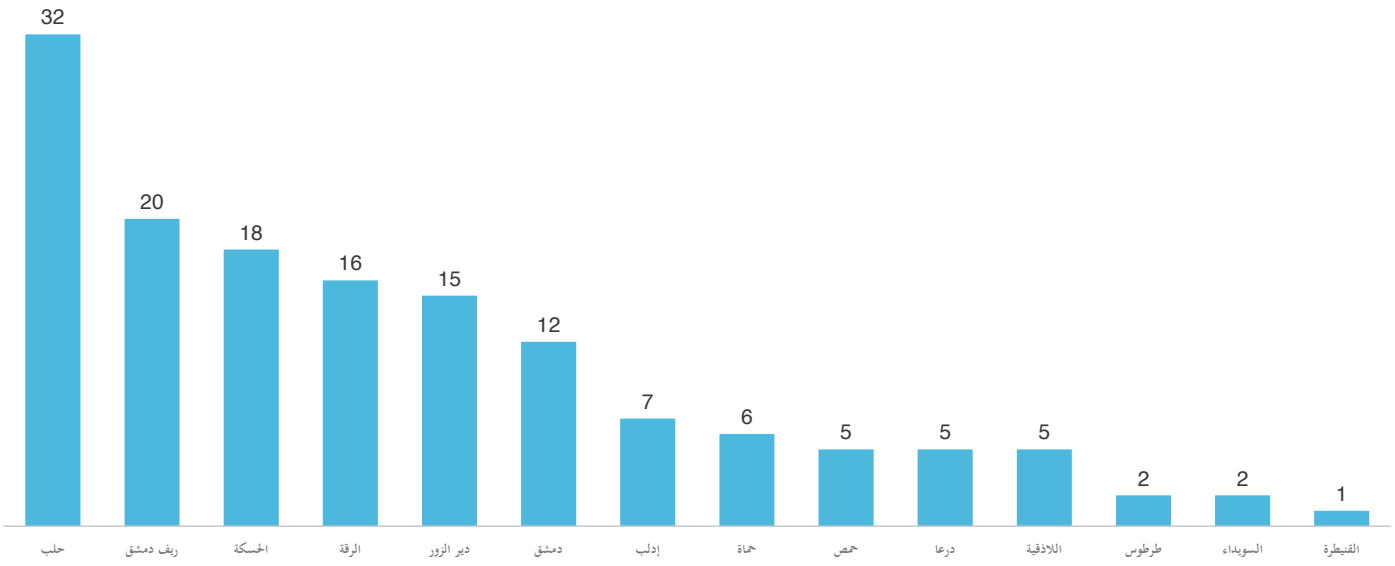

توزَّعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:

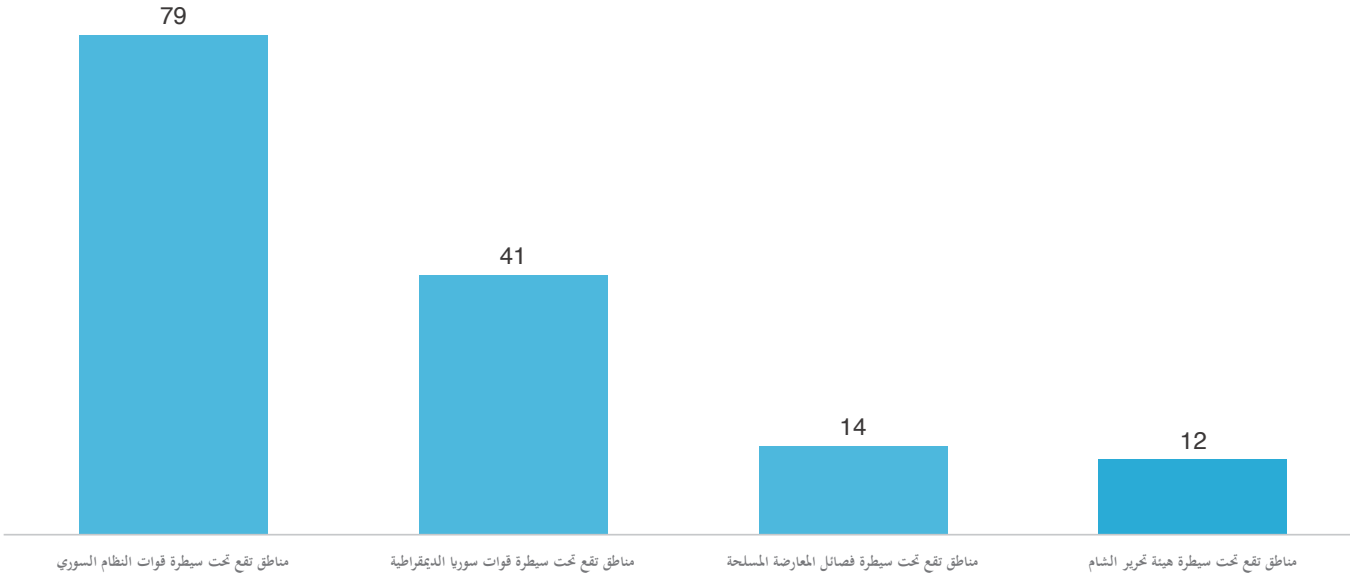

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التَّعسفي في آب:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، المليشيات المحلية، المليشيات الشيعية الأجنبية):

– أبرز الحوادث:

اعتقلت قوات النظام السوري يوم الإثنين 12/ آب/ 2019 خمسة مدنيين من أبناء بلدة تسيل شمال غرب محافظة درعا لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في البلدة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولذويهم أيضاً.

الخميس 15/ آب/ 2019 اعتقلت قوات النظام السوري 11 مدنياً من أبناء مدينة الرقة، لدى مرورهم من نقطة تفتيش تابعة لها على طريق سلمية – حماة، واقتادتهم إلى فرع الأمن العسكري في مدينة حماة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

– أبرز الحالات:

فرج محمد أبو زيد، من أبناء مدينة داعل بريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 5/آب/ 2019 من مدينة داعل، نُشير إلى أن فرج كان قد أبرم اتفاق "تسوية وضع" مع النظام السوري في وقت سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

كمال سلطلي القادري

كمال سلطلي القادري، مدير القطاع الشرقي في الدفاع المدني السوري في محافظة درعا سابقاً، من أبناء قرية أم المياذن شرق محافظة درعا، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 17/ آب/ 2019 من مطار دمشق الدولي إثرَ عودته من دولة الإمارات العربية المتحدة، نُشير إلى أن كمال كان قد أبرم اتفاق "تسوية وضع" مع النظام السوري في وقت سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

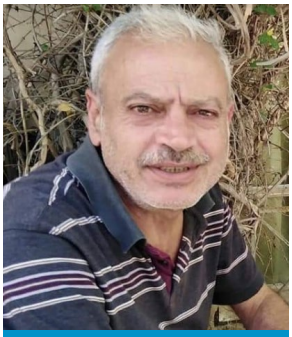
ركان توفيق الصفدي

ركان توفيق الصفدي، شاعر وباحث سوري، حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب العبّاسي من جامعة دمشق، يعمل أستاذاً جامعياً في جامعة القلمون في بلدة دير عطيّة بمحافظة ريف دمشق، من أبناء قرية الغاريّة بريف محافظة السويداء الجنوبي، من مواليد عام 1962، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 26/ آب/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها عند مدخل مدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

عبد الله مرديخي

عبد الله مرديخي، ناشط في الحراك الشعبي، وموظف في بلدية إدلب، من أبناء مدينة إدلب، اعتقلته هيئة تحرير الشام يوم الثلاثاء 27/ آب/ 2019 إثر مداهمة منزله في مدينة إدلب، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

فاتح أحمد رسلان ومحمد جمال دعبول، من الكوادر الإعلامية العاملة لدى وكالة ستيب نيوز – STEP NEWS، اعتقلتهما عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الجمعة 23/ آب/ 2019 من مدينة إدلب، واقتادتهما إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في المدينة، ثم أفرج عن محمد يوم الخميس 29/ آب/ 2019.

فاتح أحمد رسلان، مراسل لدى وكالة ستيب نيوز – STEP NEWS ومصور لدى منظمة الأمين الإنسانية، من أبناء حي الشعار بمدينة حلب، من مواليد عام 1994.

محمد جمال دعبول، مصور لدى وكالة ستيب نيوز – STEP NEWS، من أبناء مدينة إدلب، من مواليد عام 1995.

فاتح أحمد رسلان

محمد جمال دعبول

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع أحد الناشطين المقربين من الناشطين محمد دعبول وفاتح رسلان وأخبرنا أنَّ عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام اعتقلت محمد وفاتح من مدينة إدلب وصادرت معداتهما "**علمت الهيئة أن محمد وفاتح يعملان لدى وكالة ستيب الإخبارية بسبب حوالة مالية من الوكالة لهما علمت بها الهيئة، وقد كانا يعملان مع الوكالة بشكل سري لتعارض عملها مع سياسة هيئة تحرير الشام، اقتادتهما العناصر إلى مكان مجهول، وبعد محاولات مضنية وتواصل مع عدد من قادات الهيئة تبين لنا أن محمد وفاتح في الفرع السياسي التابع للهيئة في مدينة إدلب، ولا يزالان حتى لحظة حديثنا هذا قيد الاعتقال ولا معلومات عن مصيرهم سوى الوعود بالإفراج**". نُشير إلى إن محمد دعبول قد أفرج عنه يوم الخميس 29/ آب/ 2019 فيما لا يزال أحمد قيد الاعتقال.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

– أبرز الحوادث:

اعتقلت عناصر مسلحة تابعة لفرقة الحمزة –أحد فصائل المعارضة المسلحة– يوم الجمعة 9/ آب/ 2019 ثلاثة مدنيين بينهم رجل مسن من أبناء قرية شيخ بلال التابعة لناحية راجو في منطقة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي من مكان إقامتهم في القرية، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الانسان ولذويهم أيضاً.

اعتقلت عناصر مسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة في غرفة عمليات غصن الزيتون يوم السبت 17/ آب/ 2019 ثلاثة مدنيين بينهم طفلة تبلغ من العمر 12 عاماً من أبناء مخيم النيرب بمدينة حلب، لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي بينما كانوا في طريقهم إلى الحدود السورية التركية، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الانسان ولذويهم أيضاً.

[2] عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 24 آب 2019

اعتقلت عناصر مسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة في غرفة عمليات غصن الزيتون يوم الأربعاء 21/ آب/ 2019 خمسة مدنيين من عائلة واحدة من أبناء قرية كوليكو في ناحية معبطلي التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، إثرَ مداهمة مكان إقامتهم في القرية، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الانسان ولذويهم أيضاً.

– أبرز الحالات:

محمد أحمد خضر

محمد أحمد خضر، من أبناء قرية الباسوطة بريف محافظة حلب الشمالي، عضو في المجلس المحلي لقرية الباسوطة، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلحة في غرفة عمليات غصن الزيتون يوم الأربعاء 21/ آب/ 2019، من مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

– أبرز الحوادث:

الخميس 22/ آب/ 2019 اعتقلت عناصر قوات سوريا الديمقراطية مدنيان بينهم طفل من أبناء قرية مشرفة العزو التابعة لمنطقة تل أبيض بريف الرقة الشمالي، لدى مرورهم على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في القرية، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

– أبرز الحالات:

عماد محمد حسناوي الجدوع

عماد محمد حسناوي الجدوع، طبيب/ أخصائي أطفال في المشفى الوطني بمدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، من أبناء بلدة تل براك التابعة لمدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الأربعاء 7/ آب/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها بالقرب من دوار مرشو وسط مدينة الحسكة، ثم أفرجت عنه يوم السبت 10/ آب/ 2019.

صلاح الدين العبد الكاطع

صلاح الدين العبد الكاطع، مدير المكتب الإعلامي وعضو مجلس الإدارة في منظمة صناع المستقبل، من أبناء حي النهضة بمدينة الرقة، من مواليد عام 1985، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 10/ آب/ 2019 من مطعم البيت اليوناني الواقع قرب منطقة الجسر القديم في مدينة الرقة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أنس حسن العبو

أنس حسن العبو، مسؤول مراقبة وتقييم في منظمة صناع المستقبل العاملة في مجال الخدمات التنموية والمشاريع الخدمية، من مواليد عام 1993، يقيم في قرية كسرة عفنان بريف محافظة الرقة الجنوبي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 10/ آب/ 2019، من مطعم البيت اليوناني الواقع قرب منطقة الجسر القديم في مدينة الرقة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

خالد سعود السلامة

خالد سعود السلامة، مدير مشروع السلامة المرورية في منظمة صناع المستقبل، من أبناء حي النهضة في مدينة الرقة، من مواليد عام 1992، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 10/ آب/ 2019 من مطعم البيت اليوناني الواقع قرب منطقة الجسر القديم في مدينة الرقة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

عودة الحماد، من أبناء قرية التوينة بريف محافظة الحسكة الشمالي، يبلغ من العمر 60 عام، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الأحد 11/ آب/ 2019 إثرَ مداهمة منزله في قرية التوينة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أحمد موسى الهشلوم، رئيس مجلس إدارة منظمة إنماء ENMAA، من أبناء مدينة الرقة، من مواليد عام 1985، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 17/ آب/ 2019 إثرَ مداهمة مكتبه في مدينة الرقة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أحمد موسى الهشلوم

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع ثائر أحد أصدقاء[3] أحمد الهشلوم، وأفادنا: "**في تمام الساعة 45:16 من يوم السبت توقفت ثلاث سيارات عسكرية بيضاء اللون من نوع فان تتبع لقوات قسد، توقفت أمام مبنى ومقر "منظمة إنماء" في مدينة الرقة. وترجَّل منها ثلاثة عناصر اثنان منهم بلباس مدني وواحد كان يرتدي الزي العسكري الخاص بقوات سوريا الديمقراطية. وطلب أحدهم من موظف كان يقف على باب المنظمة أن ينادي على أحمد الهشلوم، ثم اعتقلوا أحمد وزملاءه وزجوا بهم في إحدى السيارات وكان سائقها ملثماً**" أضاف ثائر أنَّ العناصر لم يبرزوا مذكرات اعتقال ولم يجيبوا على تساؤلات من كان شاهداً على الحادثة عن سبب الاعتقال أو وجهته "**في اليوم التالي للاعتقال بادر عدد من أقرباء أحمد بمراجعة مقرات الأمن العام التابع لقوات سوريا الديمقراطية للاستفسار عن حال أحمد والتهمة الموجهة إليه ومكان اعتقاله، ولم يحصلوا على إجابة حتى اليوم**".

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

• تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري لم يفي بأيٍّ من التزاماته في أيٍّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التَّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنَّه أخلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرَّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوَّل 65.08 % من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرَّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.

[3] عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 24 آب 2019

• تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنَّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.

• نفَّذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

• انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كالتَّعذيب، والإخفاء القسري، كما أنَّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• لا بدَّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

• متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.

• التعاون والتَّنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتَّقدم في عملية الكشف عن مصير 98 ألف مختفٍ في سوريا، 85 % منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضَّغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ منَ التَّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسَّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصَّليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنِّساء والتَّوقف عن اتخاذ الأُسَر والأصدقاء رهائنَ حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التَّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقق من البيانات.

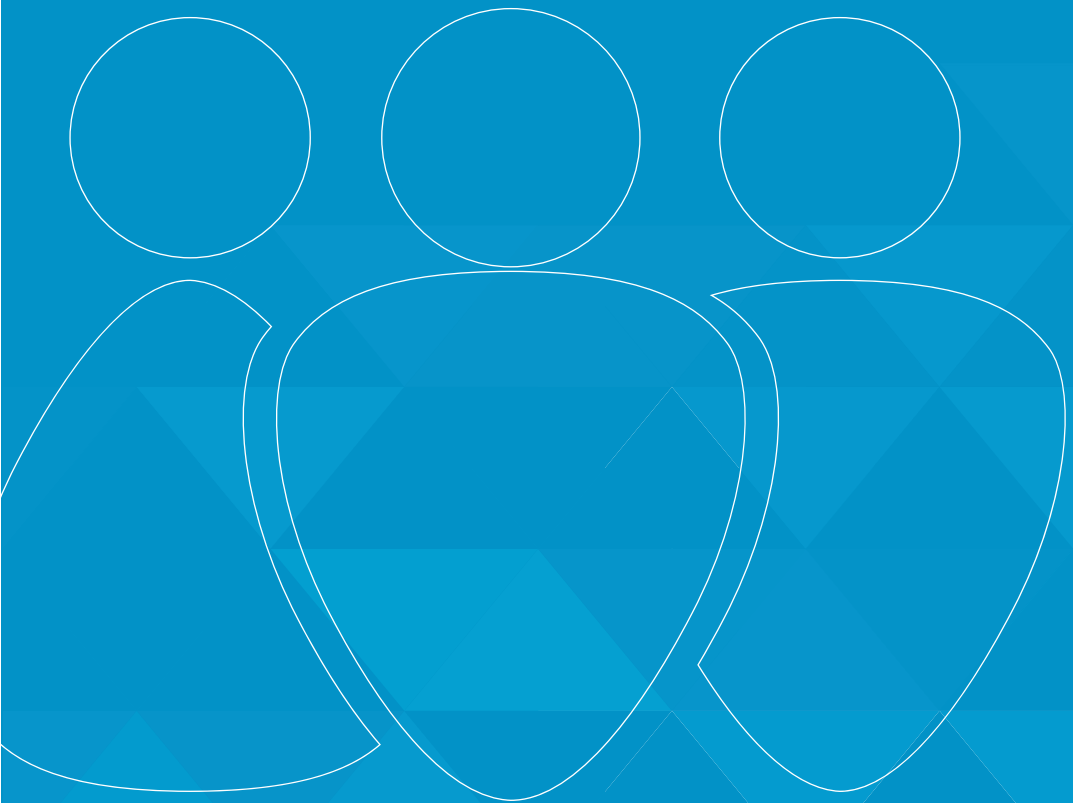

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org